

## مستقبل جمعية الأمل العراقية

تجربة العمل الخيري والإنساني، في مفهومها العام، هي تجربة حديثة على المجتمع العراقي. فتاريخياً، كانت النشاطات محصورة عموماً بالمؤسسات الدينية، وبعض الأعمال ضيقة النطاق، وهي تصب، بالأساس في العطاء إلى المحتاجين والفقراء.

إن الأزمة العراقية الحالية، نتيجة لثمان سنوات من الحرب مع إيران، واحتلال الكويت، وما نتج عنها من ضربة عميقة للعراق، إضافة إلى سنين من الإرهاب الداخلي بكل أشكاله، والتشريد والهجرة والتهجير، والمعاناة القاسية في ظل الحصار الدولي الخانق، وما نجم عن كل ذلك من ضحايا بشرية هائلة، يقارب عددهم المليونين من شهداء وموقوفين، قد أفرزت خراباً شاملاً للبناء التحتي والاقتصاد، وتدمير المنشآت الصحية والثقافية، وتحطيم المجتمع وإفراغه من عناصر الحياة المدنية، يتجلى بالتحديد في هجرة كبيرة للعقول والكفاءات المتخصصة إلى الخارج، وتدني في مستوى الوعي الاجتماعي العام، وتشويه عميق في نفسية المواطن الفرد، وفقدان شروط الحياة الطبيعية للناس.

ومن الضروري التأكيد، على أن تأثيرات الأزمة قد شملت مجمل الشعب العراقي، وضربت بالصميم الطبقة الوسطى منه، التي أضحت تعيش بمستوى الفقر، مما أثر، بشكل سلبي، على مستوى الخدمات التربوية والصحية والثقافية. إن عمق المأساة وشموليتها، جعل من أساليب العمل الخيري القديمة غير قادرة على الإيفاء بمتطلبات المرحلة الحالية، الأمر الذي أدى إلى تشكيل منظمات خيرية أو إنسانية عراقية، معظمها يعمل خارج مناطق السيطرة الحكومية المركزية، (كوردستان أو مناطق المهجرين)، وقليل منها يعمل في الوسط والجنوب، وهي منظمات متواجدة في الخارج، توصل المعونات والأدوية إلى الداخل. هذا إلى جانب تدفق عدد من المنظمات الخيرية العالمية إلى العراق، ولا سيما في كوردستان، وتنفيذها برامج للمساعدة، قصيرة الأمد في الغالب.

إن الظروف التي خلقت المنظمات الخيرية / الإنسانية العراقية، وأسلوب تكوينها، وضعف التنسيق والتعاون فيما بينها، جعلها على العموم منظمات جامعة في نشاطها، رابطة بين الجوانب الصحية والمعاشية والثقافية والاجتماعية والأعمارية، في إطار واحد.

إن الشمولية في مجالات العمل، هي حصيلة عمق المأساة وقصر التجربة، بحيث إنها لم تقسح المجال للتخصص، ولم تؤدي إلى غرلة النشاط، لينشأ التركيز والتخصص في العمل. كما لا بد من الإشارة، إلى أثر التقسيم السياسي العراقي في بروز منظمات عديدة، والتي في سبيل أن تكون ممثلة لخصوصياتها السياسية، جمعت بين شتى النشاطات والمشاريع.



الاستجابة السريعة للحالات الاضطرارية، وغيرها. إن تركيز الجهود سيؤدي، مع استخدام التخطيط الصحيح والتركيبية المناسبة، إلى تطوير العمل بشكلٍ سريع، وسيكون أكثر ملموسية.

ونفس الشيء ينطبق على الخدمات الأخرى في حالة التخصص بها.

فهل سيكون التخصص هو المجال لتطوير عمل "الأمل"؟

إن جمعية الأمل، وبالإطلاع على طبيعتها وأهدافها المثبتة في قانونها الأساسي، لم تؤسس كمنظمة متخصصة. فإن احتياجات الواقع الراهن للمجتمع العراقي عديدة وملحة. كما إن المتغيرات والتوازنات على الساحة، تقتضي نوعاً من المرونة في الانتقال السريع من نشاطٍ إلى آخر. أي أنها منظمة ذات برنامج شامل، موزع على عددٍ متنوع من المشاريع والفعاليات.

وبعد سبع سنواتٍ مضت على تأسيسها، فإن عملية تطويرها تشمل نوعية المشاريع والنشاطات، وأساليب العمل والعلاقات الإدارية، وضرورة تطوير مستوى الكادر العامل في هذا المجال، فكرياً وعملياً، وتخصصياً أيضاً. مع الأخذ بالحسبان، المتغيرات الواقعية في مفهوم العمل الطوعي، وتأثير التبدلات في الوضع السياسي على النشاط، إيجابياً و سلبياً، والظروف المختلفة السائدة في سائر أنحاء العراق.

ومن الأهمية أيضاً، إغناء عملية التقدم بخبرة وتجارب المنظمات المماثلة، في المنطقة العربية بشكلٍ خاص، والعالمية بشكلٍ عام، بتبادل الحوار معهم حول طروحات العمل الإنساني في عالم اليوم، حيث يكتسب طابعاً مميزاً في الحركة الجماهيرية والاجتماعية، وحتى السياسية، نحو بناء مقومات المجتمع المدني. إلى جانب تشجيع التنسيق والتعاون بين مختلف التجمعات الأهلية، الإنسانية والاجتماعية، على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

وعلى ضوء ذلك كله، يمكن استخلاص الموضوعات التالية، كجوهر وإطار لعملية التطور العقلانية ل "الأمل":

1. **تحديد الاستراتيجية:** في المساهمة مع مختلف التجمعات الأهلية في بناء المجتمع المدني، باتجاه توسيع المشاركة الشعبية على جميع الأصعدة، في عملية إعادة البناء والتنمية، وإفادة الفئات المتضررة والفقيرة أساساً. كما يستهدف هذا التوجه، قيام المؤسسات الأهلية بدورها التنموي التكاملي، بالتعاون مع الأجهزة الرسمية، وتشجيع الدولة لتنفيذ التزاماتها الإنمائية والاجتماعية، ودورها الهام في تقدم البلد ككل.
2. **شمولية النشاط مع تحديد الأولويات،** وبشكلٍ مدروس: في المجالات الصحية والاجتماعية والثقافية وإعادة الأعمار، وبالتركيز على النهوض بأوضاع النساء والأطفال والشباب والمهجرين، أخذين بنظر الاعتبار ضرورة تطوير المشاريع القائمة، ومن ثم التوجه إلى تطوير جوانب أخرى من النشاط التنموي والتعاوني.
3. **ربط العمل والنشاط في مختلف المجالات،** بهدف **بناء البشر قبل الحجر**، بتطوير قابليات الفرد ومشاركته الطوعية، وبالتركيز على برامج التدريب المهني، التي تتيح له فرصة عمل، تجعله قادراً على الاعتماد على النفس، والشعور بالاستقلال الاقتصادي.
4. **التأثير على الوعي الاجتماعي العام،** من خلال نشاطات التوعية بالقيم الإنسانية الإيجابية - كالتسامح والتضامن، احترام الرأي الآخر والتعددية - ، وإبراز المواثيق الدولية، التي تكفل الحريات المدنية والمساواة، ونبذ العنف والحروب والاستغلال، والسعي لتطوير العملية التربوية والمناهج الدراسية بهذا الاتجاه.

5. مع نجاح تجربة العمل في كردستان، لابد من السعي لتوسيع النشاط إلى سائر أنحاء العراق، والعمل على تكوين القاعدة الضرورية له، من حيث الكادر والمال، وابتكار الأساليب والصيغ الملائمة للظروف السائدة فيه. مع الاستعداد لتفعيل النشاط، عند حدوث أية تغييرات في ظروف البلد.
6. العمل بشكل مكثف، لتأهيل الكادر القيادي للجمعية، والكادر المتخصص بالعمل الميداني، لاستيعاب طبيعة العمل والمهام الموكولة إليهم، بروح أهداف الجمعية وبرنامجها، وبالتركيز على الشباب والنساء، ووضع الحوافز المعنوية والمادية، بهدف تشجيعهم وتطوير كفاءاتهم.
7. الجمعية ليست منظمة جماهيرية، سواء من حيث حجم العضوية فيها، أو من ناحية اختلاف دورها عن الدور الذي تنهض به المنظمات الجماهيرية أو المهنية المتخصصة.
8. السعي لتطوير وخلق علاقات وطيدة مع الجاليات العراقية في مختلف بلدان العالم، من أجل كسب دعمهم المعنوي والمادي، تجاه مشاريع الجمعية، وتعزيز ارتباطهم بالوطن. والجمعية بحاجة إلى تمثيل محدود في هذه البلدان، يتوجه للتعاون مع المنظمات العالمية، بهدف نيل تعاطفهم المعنوي مع محنة شعبنا، وإسناد مشاريع الجمعية وبرنامجها الإنساني التتموي.
9. تعزيز ارتباط الجمعية مع عدد من الشبكات الإقليمية والعالمية، وما يتيح من أفاق كبيرة في مستوى النشاط والخبرات. وتمتين التعاون على أسس التكافؤ والمصادقية مع المنظمات الدولية المانحة، من خلال برامج ومشاريع محددة ضمن سياسة الجمعية.
10. مواصلة ترشيد السياسة المالية: بحساب الجدوى الاقتصادية عند صياغة المشاريع، والتأكيد على مبدأ الاعتماد والاكتفاء الذاتي في ديمومة المشاريع ونجاحها، وتنفيذها بأقل الإهدار والصرفيات الإدارية والخدمية، وأهمية تعيين عناصر متخصصة ذات كفاءة متميزة في إدارتها. والسعي لإيجاد مصادر دعم مالي ثابتة، لديمومة البرامج الإنسانية-الخيرية، بما في ذلك الدخول في مشاريع استثمارية - إنتاجية.
11. الاهتمام بالبناء المؤسساتي لمشاريع الجمعية ونشاطاتها، بما يضمن وضوح آليات العمل، وعملية التطور، وفق أهداف الجمعية ونظامها الداخلي.
12. التأكيد على مبدأ الشفافية والمرونة في التعامل بين مختلف هيئات الجمعية، وفروعها وممثلياتها، وبالذات في وضوح مصادرها المالية وأبواب الصرف، من خلال تقديم التقارير والكشوفات الدورية.
13. الاهتمام بالإعلام، كوسيلة فعالة على النطاق الوطني والخارجي، في تسليط الضوء على الواقع المأساوي للشعب، والتعريف بالجمعية وأنشطتها وفعاليتها، وتطوير علاقات التضامن العالمي.